الهدف تجويع شعب !!

12

الأمن قبل البناء

12

الثورة

الاقتصادي

الثلاثاء3 جمادى الأولى 1435هـ 4 مارس2014م العدد 18002

Tuesday : 3 Jumada Alawla 1435 - 4 Marsh 2014 - Issue No. 18002

www.althawranews.net

11

120 مليون برميل فاقد اليمن من النفط والغاز

كتب / محمد راجح

كشفت بيانات رسمية حصلت عليها "الثورة" ان الفاقد النفطي والغاز المنزلي من احتياطيات قطاع 18 نتيجة تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الى ميناء بالحاف يقدر بحوالي 50 مليون برميل من النفط الخام وحوالي 70 مليون برميل من الغاز المنزلي ، بالإضافة الى انتهاء العمر الافتراضي لميناء التصدير العائم في رأس عيسى .

ويدعو مسؤول في شركة صافر الى إعادة ترتيب قطاع النفط والغاز في اليمن ، حيث يعاني من مشاكل عديدة أهمها نفط الكلفة والفاقد النفطي والاختلالات الإدارية والأمنية .

وتغطي صافر احتياجات السوق المحلية من الغاز المنزلي بنسبة 100% ، حيث تنتج نحو 30 الف طن.

ويصل انتاج قطاع صافر النفطي حاليا الى 35 ألف برميل نفط يوميا ، بالإضافة الى 30 الف برميل غاز منزلي يوميا ، ومليار و200 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي يصدر الى بلحاف أي ما يعادل 200 الف برميل نفط مكافئ .

وتؤكد صافر أنها تنتج حاليا 90 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي لمحطة مأرب الغازية ، ما يعادل 15 الف برميل نفط مكافئ.

العالم الخفي لتجارة الرصيف

القطاع التجاري غير المنظم أو كما يسميها البعض التجارة العشوائية ليست كما يتصور البعض أنها تسير على البركة بل لها قوانينها وهناك من يديرها ويتحكم بقواعدها، فتجارة الرصيف امبرطورية محكمة التنظيم يقودها الكبار من خلف الستار ولا يمثل الجزء المرئي منها سوى قمة جبل جليد عائم أو المشهد الأخير في سيناريو يتم إعداده وإخراجه بعيدا عن الأنظار.

استطلاع/عبدالله الخولاني

هذا النوع من التجارة يشغل الآلاف ويدر مئات الملايين من الريالات ويجني ثمارها تجارا احترفوا صيد المال ورغم أن تجارة الرصيف بيزينس يمارسه أصحابه تحت سمع وبصر الحكومة ويتعامل مع آلاف المواطنين في كافة الشوارع على مدار الساعة إلا أن أسرار هذه التجارة لا يعلمها الكثيرون فهي تشكل عالما خفيا له قوانينه ورموزه وآلياته فهي الوجه الحقيقي للعشوائية الاقتصادية التي تعمل خارج كافة الأطر الرسمية.

كثير من الباعة المتجولين عبارة عن عمال لدى تجار الجملة مقابل نسبة معينة والبعض الآخر يقوم بتسديد ثمن البضاعة بعد البيع وهؤلاء يعانون من عناصر الاستغلال خاصة في ظل وجود طرفين غير متكافئين وهما تاجر جملة يتمتع بالقوة الاقتصادية وعلى طرف نقيض بائع يسعى إلى كسب قوته ولايملك رأس المال الذي يسمح به لشراء كميات كبيرة من السلع.

صعوبات

الالتحاق بتجارة الرصيف ليست عملية سهلة بل تحتاج إلى جهد وتضحية خاصة عند الصراع مع عمال البلدية فهناك حالات تصل للمصادرة وهنا تكون الخسارة باهظة حتى وإن كانت البضاعة من النوعية الرخيصة فتكلفتها بآلاف الريالات ويوضح سليم الصبري -بائع أحذية انه يبيع أفضل حذاء بـ1000ريال وان هذا السعر لا يوجد مثيل له في المحلات،مضيفا إن بعض الزبائن تخشى شراء هذه الأحذية لرداءتها لكن هناك الكثير ممن يريد التوفير أو لديه أولاد كثيرون لذلك يشتري هذه الأحذية الرخيصة.

كما يقول عبدالله القباطي - بائع اكسسوارات حريمي انه يحصل على منتجاته بالكيلو من محال بيع الخردوات وأرباحها تكون مغرية وان الفتيات يقبلن على شراء هذه الاكسسوارات بصورة ملفتة.

أضرار

ظاهرة التجارة العشوائية من الظواهر خطيرة الأثر علي التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة فهي تجارة غير منظمة ليس لها ضوابط أو هوية وتأخذ أشكالا متعددة منها المحلات التي تمارس أنشطة تجارية وخدمية مختلفة دون ترخيص أو قيد بالسجل التجاري والباعة الجائلين أو تجار الأرصفة الذين يبيعون كل شيء والتي غالبا ما تكون مقلدة أو مغشوشة أو مجهولة المصدر ومعاد تجديدها وعدم تحري بعض التجار مصادر البضائع التي تعرض في محلاتهم أو جودتها واختلاف سعر السلعة الواحد من محل لآخر إلى جانب عدم تجانس السلع بالمحل الواحد.

وترجع أسباب ظاهرة التجارة العشوائية إلى عدم توافر المعلومات الكامنة للمستثمر من المناطق المختلفة ومايناقصها من أنشطة كذلك الركود يلجأ التاجر إلى إضافة نشاط آخر لنشاطه الأصلي لتنشيط حركة المبيعات وأحيانا يكون النشاط المضاف غير متجانس مع النشاط الأصلي وأيضا كثرة عدد الباعة الجائلين وتجار الأرصفة والذين يبعون السلع بأسعار منخضة بالمقارنة بأسعارها لدي المحلات التجارية حيث لا يتحمل هؤلاء الباعة تكاليف إضافية متعلقة بوجود محل لممارسة النشاط وما يترتب على ذلك من تكاليف والتزامات الأمر الذي يجعلهم يبيعون هذه السلع بأسعار مخفضة وما يترتب علي ذلك من ضرب لأنشطة المحلات التجارية ونتيجة لمشكلة البطالة لجأ العديد من الشباب والخريجين إلى ممارسات خدمية أو تجارية.

آثار خطيرة

وتتمثل الآثار الضارة لظاهرة التجارة العشوائية في الأضرار بصحة وسلامة المستهلكين من خلال السلع الغذائية وغير الغذائية التي تباع لدى الباعة الجائلين وتجار الأرصفة دون رقابة الأجهزة المختصة والأضرار بالدخل القومي من خلال عدم الحصول على حق الدولة والباعة الجائلين وتجار الأرصفة الذين يمارسون أنشطتهم التجارية دون ابداء أي التزامات قانونية للدولة والأضرار بالمحلات والمنشآت التجارية المرخصة والمقيدة بالسجل التجاري والملتزمة بأداء حق الدولة بسبب اجتذاب الباعة الجائلين وتجار الأرصفة والمحلات التجارية غير المرخصة للمستهلكين لانخفاض أسعار السلع المعروضة لديهم نتيجة عدم التزامهم بأي تكاليف إضافية أيضا الأضرار بالاقتصاد القومي من خلال عدم تنظيم الأنشطة التجارية والاستثمارية الذي يؤدي إلى تواجد أنشطة بكثافة ليس لها قيمة مضافة كبيرة ونقص الأنشطة الهامة.

قروض

ودعا اقتصاديون إلى ضرورة توفير القروض الصغيرة المباشرة للأفراد من البنوك الوطنية بشرط شراء سلع من الأماكن المعتمدة وأحكام المنافذ الجمركية وغير الجمركية للحد من تهريب السلع المستوردة وتنظيم العملية الاستيرادية بما يتناسب والاحتياجات الحقيقية للسوق المحلي ورغبات معظم المستهلكين وتشديد الرقابة للقضاء على الصناعات المغشوشة والمقلدة والسلع مجهولة المصدر .

تهريب وتزوير الأدوية كارثة اقتصادية !!

كتب / محمد راجح

تجتاح الأدوية المهربة والمزورة الأسواق المحلية بشكل لافت ، حيث تحولت خلال العامين الماضيين إلى ظاهرة خطيرة تتطلب تدخلاً عاجلاً للجهات المختصة للحد منها وضبط أسواق تجارة الدواء .

وبحسب تقرير رسمي فإن تهريب وتزوير الأدوية أصبحت تشكل كارثة صحية واقتصادية على حياة المواطن وخطراً كبيراً يضر بالأسواق المحلية.

ويرى خبراء أن تحول تهريب الأدوية إلى ظاهرة يؤثر بشكل كبير على المستهلك وصحته ولهذا تجد انتشار العديد من الأمراض نتيجة السلع الضارة والمقلدة والمزورة والمهربة.

مؤكدين أن التقليد مع الأسف الشديد وصل لسلع ترتبط بحياة الناس مثل الأدوية ، وهذا سم قاتل على المستهلك وعدم وعيه من جهة وضعف القوة الشرائية من جهة أخرى سبب من أسباب ارتفاع نسق المنافسة غير الشريفة في السوق المحلية .

تداول

وفقا لبيانات رسمية فإن أكثر من 50 نوعا من الأدوية المهربة والمقلدة يتم تداولها في السوق المحلية ، بالإضافة الى 200 نوعا من الأدوية المزورة تدخل البلاد بطرق غير مشروعة ، وحوالي 175 نوعاً مهرباً محددة المصدر.

ويشير التقرير إلى عدم قيام الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية بإجراء بعض الاختبارات والتحاليل المتعلقة بالأدوية ذات النشاط الإشعاعي واللقاحات ومشتقات الدم ومواد التجميل ذات الأثر الطبي بالإضافة الى عدم قيامها باستكمال مشروع المواصفات والكروت الفنية الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية المراقبة دولياً الأمر الذي يضعف جانب الرقابة على تلك الادوية.

موضحاً غياب التنسيق والتكامل بين الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والجهات المختلفة ذات العلاقة مثل الجمارك والإدارات المختصة بوزارة الصحة والجهات الأمنية ،في عملية ضبط ومكافحة الأدوية المهربة والمزورة والتي تشكل (60%) من حجم الأدوية المعروضة في السوق المحلية .

فوضى

يرى مختصون أن انفتاح الأسواق لا يعني أن تجتاحها الفوضى ، مشددين على أن الأسواق في كل أنحاء العالم مفتوحة لكنها مضبوطة بالأدوات الرقابية الرسمية والجميع ملتزم ، لكن الأسواق في بلادنا غير مضبوطة ، وليست كل السلع خاضعة للمواصفات

وطالب التقرير الجهات الحكومية المعنية بالإسراع في إصدار قانون الصيدلة والدواء وتضمينه عقوبات رادعة في حق هؤلاء المهربين إذا كانت هناك نية فعلية في مكافحة ظاهرة الأدوية المهربة والمزورة .

اتفاقية تعاون للفحص المسبق على المنتجات الصناعية غير الغذائية التركية المصدرة لليمن

كتب / أحمد الطيار

وقعت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة((YSMO ومؤسسة المواصفات التركية (TSE) أمس بصنعاء على اتفاقية تعاون للفحص الفني المسبق قبل الشحن للمنتجات الصناعية(غير الغذائية)التي يتم تصديرها والمعادة التصدير إلى الجمهورية اليمنية .

وتقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني وليد عبد الرحمن محمد علي عثمان مدير عام الهيئة وعن الجانب التركي جودت أزمان رئيس مؤسسة المواصفات التركية تعزيز التعاون في مجال الفحص والإشراف على المنتجات الصناعية غير الغذائية المصدرة أو المعاد تصديرها من تركيا إلى اليمن بما ينسجم والقوانين في البلدين ووفقا للقواعد الدولية والمواصفات القياسية العمول بها عالميا.

وتؤكد الاتفاقية على التعاون الوثيق والبحث عن الطرق المؤثرة والفعالة للتأكد من جودة كل المنتجات الصناعية غير الغذائية المصدرة أو المعادة تصديرها من تركيا إلى اليمن واتخاذ الإجراءات الصارمة للحد من والقضاء على المنتجات الغير مطابقة للمواصفات المعتمدة والتي تصدر أو يعاد تصديرها إلى اليمن وضمان جودة هذه المنتجات من اجل تسهيل التجارة بين البلدين والحرص على حماية المصالح المشتركة.

وتشمل الاتفاقية فتح مجال التعاون في كل من الفحص قبل الشحن للمنتجات الصناعية غير الغذائية التي يتم شحنها إلى اليمن والتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال تأهيل الموظفين اليمنيين وإرسال خبراء لليمن وتبادل الخبرات والمعلومات في مجالات الفحص والإشراف على المنتجات وأنظمة إدارة سلامة الغذاء وأنظمة شهادة المطابقة وكذلك مواجهة الأوبئة .

وتقضي الاتفاقية أيضا ببدأ مؤسسة المواصفات التركية بإجراء الاختبار والفحص وإصدار شهادة الفحص ما قبل الشحن للمنتجات غير الغذائية المصدرة أو المعاد تصديرها إلى اليمن ابتداء من الأول من يونيو القادم وبموجبها تقوم الهيئة اليمنية للمواصفات بالبدء رسميا بالتحقق من شهادات الفحص الصادرة عن مؤسسة المواصفات التركية مع الأخذ في الاعتبار أن الفترة من تاريخ التوقيع عليها وحتى تاريخ 30 يونيو 2014م تعتبر كمرحلة انتقالية لكلا الجانبين .

وفي حفل التوقيع اكد مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبدالرحمن عثمان أن التعاون بين الجمهورية اليمنية وتركيا يزداد نموا وتطورا في كافة المجالات ليعكس الاهتمام الفعلي للقيادتين السياسيتين في البلدين ولتعزيز اطر التعاون الاقتصادي الشامل.

وأضاف :إن التعاون بين الهيئة اليمنية للمواصفات ومؤسسة المواصفات التركية قد بدأ منذ العام 2002م بالتوقيع على بروتوكول التعاون الفني تلاه التوقيع على مذكرة التعاون حول الفحص الفني المسبق على حديد التسليح في فبراير من العام الماضي والذي أثمر نتائج إيجابية في رفع جودة حديد التسليح من خلال إجراءات تقييم المطابقة للتفتيش والفحص وإصدار الشهادات قبل الشحن إلى الأسواق اليمنية .

وأشار إلى أن الاتفاقية تستكمل مسيرة التعاون بالفحص المسبق لكافة المنتجات غير الغذائية المصدرة أو المعاد تصديرها إلى اليمن بما يضمن مطابقة المنتجات المصدرة للمواصفات القياسية ويحد من المنتجات المخالفة ويقلل من المنتجات المرفوضة وبالتالي تنعكس النتائج الإيجابية على المستهلكين اليمنيين.

ولفت إلى أن الهيئة قد وقعت اتفاقية الفحص المسبق مع جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية وتسعى لاستكمال الإجراءات مع بقية الدول كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا ودول أخرى قريبا.

من جانبه أشار السيد جودت أو زمان رئيس مؤسسة المواصفات التركية إلى عمق العلاقات التركية اليمنية،مؤكدا حرص تركيا على تعزيز تعاونها الفني والاقتصادي مع اليمن بشكل كبير.

وأكد على الاتفاقية ستفتح مجال للتعاون بشكل وثيق في مجالات ذات أهمية كبيرة للاقتصاد اليمني والتركي تشمل مجال تقييم المطابقة للسلع المصدرة لليمن وهو موضوع تحث عليها منظمة التجارة العالمية وتشدد على أهمية للتبادل التجاري بين كافة البلدان.

وشدد على أن مؤسسة المواصفات التركية حريصة على تعزيز تعاونها مع اليمن ومدها بالخبرات والدعم الفني اللازم ليساعدها في عملها للضبط الجودة وتقييم المطابقة والذي يعد أهم الأعمال لتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

على من يضحك هؤلاء؟

مجلس الأمن اصدر قراره بخصوص اليمن وبعدها بلحظات لطم سياسيونا الخدود وشقوا الجيوب أصبحنا تحت الوصاية لتمر الأيام لتتقلب الأحوال وتتبدل المواقف الجميع يرحب بالله عليكم على من يضحك هؤلاء.. وهل وصلت بهم درجة الاستخفاف بهذا الشعب لدرجة السذاجة؟ .

نخبنا السياسية تتحمل وزرما وصل إليه الوطن من بلاء ومحن وتناحر وفتن ومواطن يدفع الثمن لذنوب لم يقترفها بل الجميع أكلوه لحما ورموه عظما واليوم يتباكون عليه وهم من تقاتلوا باسمه وتقاسموا الغنائم والمناصب تحت رايته ، لك الله ياشعب اليمن من ساسة أدمنوا قول الزور وتجارة المصالح وأتقنوا تبادل الأدوار وتقمص الشخصيات والمواقف .

اليمن شعب مكافح وصبور عانى الكثير ومازال حتى اللحظة يكافأ بالنكران والجحود من قبل ثلة سخرت 25مليون شخص لخدمة مصالحها ومآربها غير السوية التي جلبت الدمار والخراب لهذا البلد ليكون الأجنبي أحرص على بلدنا من ساسته الذين باعوا ضمائرهم للشيطان وهذا مش على شأن سواد أعيننا على طريقة إخواننا المصريين وإنما حماية لمصالحه من طيش من يفكر مجرد محاولة الإضرار بها فهذا تجاوز لن يسمح به .

اليوم لا نحتاج إلى التهويل والنواح من قبل الأحزاب بل إلى كف الأذى عن هذا الشعب واخذ العضة والعبرة من الماضي القريب فما وصلنا إليه اليوم من حال لا يسر العدو قبل الصديق هو من صنع ايديكم انتم ولا احد غيركم .. مسرحياتكم الهزيلة مكشوفة وذر الرماد على العيون لن يجدي نفعا فاعلموا هداكم الله أن كل شر لحق بهذا الوطن هو مولدكم غير الشرعي لزواج المتعة بمصالحه ومقدراته.. فكفى سخرية بعقول من تتاجرون بأسمائهم.

إذا شعرتم بالذنب وتريدون التكفير عن ذنوبكم فباب التوبة مفتوح شريطة أن تكون توبة نصوحة وعدم العودة لممارسة المعاصي فعند ذلك ربما يثق الشعب بكم مرة أخرى لكن الأقوال يتبعها أفعال ملموسة بعيدا عن بيع الأمنيات والعيش في الوهم فالمستور انكشف والحقيقة ساطعة لن يستطيع احد حجبها.

من مصلحتكم يا عشاق السلطة واللاهثين وراء المغانم أن تحكموا شعباً معافى صحيح البدن ممتلئ الجيب يعيش في بحبوحة رغد الملذات حتى يغض الطرف عن سوءاتكم فالجميع دون استثناء من نخب تبلدت وتحجرت هي من تقامر بمستقبل جيل بأكمله فلا تتنافسوا على الخسة فالشعب عرف طريقه.

Alkhwlani22@yahoo.com